الإنشاء الفلسفي حول قولة " تقوم كل دولة على العنف "

قولة لتروتسكي:

" تقوم كل دولة على العنف "

- حلل القولة وناقشها:

الإنشاء الفلسفي

تعتبر مؤسسة الدولة الجهاز الذي يجسد الممارسة السياسية للمجتمع، إلا أن هذا الجهاز قد كان موضوع نقاشات طويلة في حقل الفلسفة السياسية، بسبب الطبيعة المتناقضة لهذا الجهاز، الذي ظهر في أول أمره لتنظيم العلاقات بين الأفراد من خلال قانون متواضع حوله، يضمن للمواطنين ممارسة حرياتهم. لكن في مقابل ذلك يعتمد على آليات قاسية لتطبيق هذا القانون ترتكز على القوة والإخضاع. هذه المفارقة يمكن طرحها من خلال الإشكاليات التالية: هل الدولة تجسيد للعنف أم للحق؟ وما هي الآليات التي تعتمد عليها لممارسة السلطة؟

جوابا عن هذه الأسئلة قدم لنا صاحب القولة أطروحة فلسفية يمكن التعبير عنها بشكل أكثر وضوحا كالتالي: لا يمكن لأي دولة أن تقوم ولا أن تستمر في البقاء إلا إذا ارتكزت على القوة والإخضاع، كأداة لفرض ذاتها على الأفراد الذين يشكلون كيانها. وهي قولة تتشكل بنيتها المفاهيمية من مفهومين فلسفيين، وهما: مفهوم الدولة، وهي تنظيم سياسي لجماعة ما على أرض محددة، بهدف حماية القانون وتأمين النظام، وذلك عبر مجموعة من المؤسسات السياسية والعسكرية والقانونية والإدارية ... ومفهوم العنف باعتباره إفراط في استعمال القوة تجاه الغير، وذلك من أجل إخضاعهم لإرادة الذات، وتتكون القولة على المستوى المنطقي من قضية ومقولة، القضية هي: " قيام الدولة "، والمقولة هي: " العنف "، والعلاقة البرهانية بينهما علاقة شرطية، وهي أحد أشكال البرهنة وخاصة البرهان المباشر، وتتمثل في العلاقة الضرورية بين الشرط والمشروط، فالشرط هو العنف، والمشروط هو قيام الدولة. إن قيام الدولة على أساس العنف أطروحة نجد لها استمرار في موقف ماكس فيبر الذي يؤكد أن العنف المادي هو الأداة الأساسية التي ينبني على أساسها وجود الدولة، باعتباره الوسيلة الناجعة لممارسة السلطة، وهكذا فالدولة المعاصرة هي تجمع بشري يطالب، في حدود مجال ترابي معين، بحقه في احتكار استخدام العنف المادي المشروع، وذلك لفائدته. إن ما يميز عصرنا، حسب فيبر، هو أنه لا توجد جماعة سياسية، ولا يوجد فرد، يكون من حقهما اللجوء إلى استخدام العنف، إلا شريطة موافقة الدولة على ذلك. وبخلاف ذلك نجد جاكلين روس تعتبر أن وظيفة الدولة هو الحفاظ على الكرامة الإنسانية، ضد كل أنواع العنف والقوة والتخويف، من خلال تجسيد مبدأ الحق كأحد ملامح دولة الحق والقانون، التي تؤدي إلى ممارسة معقلنة للسلطة، هذا المبدأ الذي يتمثل في احترام الحريات الفردية والجماعية، إضافة إلى القانون أي خضوع الكل لقانون وضعي مبني على أساس أخلاقي، مع إمكانية حمايته من لدن قاض، إلى جانب مبدأ فصل السلط (السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية)، وهي الآلية التي تحمي الدولة من السقوط في يد الاستبداد. إن دولة الحق والقانون ليست صيغة جامدة في نظر روس، وإنما هي عملية بناء وإبداع دائم للحرية. أما ماكس فيبر فيعتبر الدولة هي المصدر الوحيد "للحق" في ممارسة العنف المادي. إن العلاقة بين الدولة والقوة والعنف ليست قضية معاصرة، بل ترجع إلى نقاشات قديمة، وإلى فلسفة الأنوار تحديدا، حيث نجد نيقولاي ماكيافيلي ينصح الأمير باستخدام كل الوسائل المتاحة للحفاظ على سلطته، ما دامت الغاية تبرر الوسيلة، وذلك بالاعتماد على القوانين إذا كانت كافية، وعلى القوة إن اضطر إلى ذلك. أما في الثقافة العربية الإسلامية القديمة، فنرى ابن خلدون يدعو السلطان بأن لا يكون قاهرا باطشا بالعقوبات لأن ذلك سيؤدي بالرعية إلى الذل والخوف، وسيدفعهم إلى الكذب والمكر والخديعة، لذا نصحه بأن يكون معتدلا في حكمه.

ما يمكن استنتاجه في الأخير هو أن الدولة دائما تعتمد على العنف كآلية ووسيلة لفرض إرادتها على المواطنين، لكن إن كانت هذه الدولة، دولة قمعية واستبدادية، استعمل العنف لقهر المواطنين والمعارضين، فكان العنف بذلك غير مشروع، وإن كانت دولة ديمقراطية، دولة الحق والقانون، فإن العنف يكون مشروعا لأنه يسخر لصالح تطبيق القانون، وحماية المواطنين.